ضيف الخميس

شحة المياه في ظل تنام متصاعد لظاهرة التصحر شكلت مخاوفَ لدى الشارع العراقي، وعن مسببات ذلك ومعالجتها حاورت (المدى) في صفحتها ضيف الخميس وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد الذي بين لها بأن ظاهرة التصحر موجودة في جميع دول المنطقة، موضحا أن العراق فاتح جميع الدول الاقليمية المحيطة به لاقامة المؤتمرات ومناقشة ومعالجة هذه الظاهرة التي من اسبابها كما يقول عبد اللطيف،تراجع مستويات الزراعة فضلا عن قلة الامطار في السنوات الاخيرة وكذلك الثلوج،وعن تأثير الزيادة في نسبة المياه التي اطلقتها تركيا مؤخرا،اكد وزير الموارد المائية انه لاتوجد أية زيادة من قبل تركيا في مناسيب المياه، وما صرح به اعلاميا بعد مناشدات طويلة وعديدة اطلق الجانب التركي تلك الزيادة لمدة يومين فقط،ثم قامت الحكومة التركية بإيقافها. وفيما يلي نص الحوار:-

مؤكدا تعاون سوريا

وزير الموارد المائية لـ (المدى): الزيادة في المياه التي اعلنتها تركيا استمرت ٤٨ ساعة

حاوره:يوسف المحمداوي

الازمة المالية اثرت على الجميع

×ماحجم الموازنة المخصصة للوزارة وهل ترونها كفيلة بالنهوض بالواقع المائي للبلد؟

-- الجميع يعلم بان الازمة العالمية اثرت على جميع دول العالم بمافيهم العراق،نتيجة انخفاض اسعار النفط، وبالتالي اثر سلبا على موازنة البلد بصورة عامة، فالموازنة المخصصة للوزارة هذا العام هي اقل من نصف موازنة العام الماضي،في وقت نحن في امس الحاجة لانجاز العديد من المشاريع التي من شأنها الارتقاء بالواقع المائي،فضلا عن شراء المعدات والاليات اللازمة لتنفيذ مهمات الوزارة،مثلا ان لدينا الان ٣٦ كراءة تعمل على مدى ٢٤ساعة في عموم المحافظات ولكن يبقى السؤال هل تكفي تلك الكراءات لعمل الوزارة،بالطبع لا، لان كل محافظة بحاجة الى العشرات منها،وهذه لوحدها بحاجة الى ميزانية سنوية،لان عملية التحسين والتنظيف وقطع الاعشاب وترميمات جوانب الانهر،وهذا مايسمى بالصيانة المستمرة التي يجب ان تدام يوميا وفي كل مواقع عمل الوزارة.

×لماذا لم تستكمل عملية شراء تلك الكراءات في ظل موازنات عالية للسنوات السابقة؟

-- نعم لقد قامت الوزارة بشراء ٣٥كراءة ولكنها لاتكفي لسد حاجة المحافظات، نحن بحاجة الى العشرات منها في كل محافظة، ثم ان هناك مسألة مهمة يجب الالتفات إليها ان صناعة هذه الالة تتطلب فترة زمنية لاتقل عن سنتين، وبالنسبة الى شرائها من الدول التي تصنعها يتم حسب الطلب ومن ثم تحدد فترة الانتاج،وهذه المسالة تستغرق وقتا طويلا، فآليات الاستيراد والشراء طويلة ومعقدة فمن خروج الموافقة من الوزارة ووصولها الى مكتب وزارة التخطيط،ومن ثم ذهابها الى وزارة المالية،وبعدها ننتظر وصول الموازنة ثم نقوم بإرسال الطلب والمواصفات،فضلا عن فتح العقود يحتاج الى فترة،وكذلك تشكيل اللجان المتخصصة يستغرق وقتا طويلا،لان الكراءة وغيرها من المعدات الثقيلة فهي ليست آلة صغيرة يمكن الذهاب الى المعرض وشراؤها وانما هي تصنع حسب الطلب والمواصفات.

قلة الزراعة وشحة الامطار سبب التصحر

×هل من خطة سريعة لدى الوزارة لمعالجة ظاهرة التصحر التي نرى ملامحها الان في البلد؟

- ظاهرة التصحر موجودة في جميع دول المنطقة، باعتقادي من الضروري مناقشتها وايجاد الحلول،ونحن فاتحنا جميع الدول الاقليمية المحيطة بالعراق لغرض عقد اجتماعات ومؤتمرات لمناقشة ومعالجة هذه الظاهرة ومعرفة اسبابها ، ونحن شخصنا هذه الظاهرة التي من اهم اسبابها ، قلة الزراعة في السنوات الاخيرة،والامطار قليلة جدا وكذلك الثلوج، فمثلا في منطقة كردستان السنة الماضية لم تزرع اي شيء، لان كميات المطر كانت قليلة جدا، ومعظم زراعة الاقليم تعتمد اعتمادا كليا على المطر، وكميات المياه في الاقليم سواء في دوكان او دربندخان اوفي الموصل منخفضة جدا، ونحن الان بدأنا بعملية التشجير من خلال زرع عشرات آلاف شتلة وبالذات في المناطق التي فيها نسب المياه كافية ،لكن ظاهرة التصحر نعزوها الى قلة الامطار في السنوات الاخيرة،وقلة نسبة الزراعة ايضا ، وسنعقد مؤتمر اقليمي بشأن هذه المسألة قريبا، ونعتبر التشجير جزءاً من معالجة هذه الظاهرة، وكذلك تشجيع الزراعة عامل ضروري في المعالجة، ويأتي ذلك من خلال حفر الابار لتوفير المياه، وكذلك بناء السدود في المناطق الصحراوية وفعلا باشرنا في ذلك، واملنا بعد فترة زمنية أن نكون قد ضمنا القضاء على هذه الظاهرة ولكن لايتحقق ذلك خلال سنة بل يتحقق خلال سنوات،ولدينا برنامج كامل سنعمل على انجازه بالصورة الصحيحة.

× نسمع بأن هناك الكثير من المشاريع انجزتها الوزارة، ما اهم تلك المشاريع، وماذا اثمرت؟

- لدينا عدة مشاريع،مثلا بناء عدد لابأس به من السدود في المنطقة الغربية ففي الانبار سبعة سدود وفي كركوك ثلاثة سدود، فضلاً عن عمليات التشغيل والصيانة،فمثلا محطات الضخ، كانت لدينا ٢٢٠ محطة وكان لدينا ١٢٠٠ محطة عاطلة عن العمل قمنا باعادة تأهيلها واعادتها الى الخدمة ، تبطين القنوات ، واستصلاح الاراضي،معالجة سد الموصل من خلال الادامة المستمرة عليه، انجاز اكبر محطة لجمع مياه المبازل ، فضلا عن انعاش الاهوار، نعم ان هناك قلة في مياه الاهوار نتيجة لقلة الامطار، لكن انعاش الاهوار وعودة السكان اليها وممارسة اعمالهم في الصيد والزراعة يعد انجازا كبيرا للوزارة.

الحل في بناء السدود والخزانات

× لكن هناك اهوار اصبحت مناطق سكنية؟

- نعم في بعض المناطق صحيح، لكون تلك المسطحات المائية وبحدود ٤٢ رافدا تعتمد كليا على ايران، فمثلا هور الحويزة يعتمد في مياهه على مياه نهر الكرخة والان يخلو الهور من المياه بعد تحويل ايران مجرى نهر الكرخة الى داخل ايران،ونحن في نهاية العام ٢٠٠٨ كان نسبة انجاز انعاش الاهوار وصلت الى ٨٠ ٪ ، لكن الان وبعد انعدام المطر لمدة سنتين واعتماد الاهوار على مياه نهري دجلة والفرات ، ونحن اصلا نعاني من قلة مياه الفرات ، فمن الطبيعي ان تتراجع نسب الانجاز في مسألة انعاش الاهوار،لذلك طلبنا من خلال القنوات، الفنية، والتجارية او الدبلوماسية مع تركيا لزيادة نسبة اطلاق المياه، وكذلك مع ايران التي حولت مجرى نهري الكارون والكرخة الى داخل ارضيها.

× لماذا لايقوم العراق ايضا بتحويل مجرى نهري دجلة والفرات ايضا الى الداخل ؟

-- هذا غير ممكن لعدة اسباب ، لكون عملية المياه في نهري دجلة والفرات ليس من السهولة تحويلها،وهناك امور يجب مراعاتها مثلا في مضمار الناحية البيئية ، هناك زراعة على شط العرب التي تشتهر ببساتينها،لابد من وصول المياه العذبة وبكميات كافية لها،ومن الناحية البيئية ايضا يجب ان تكون المياه عذبة،علما اننا الان ، الكميات من المياه التي نطلقها في شط العرب قليلة جدا،لكوننا نستغل تلك المياه قبل وصولها الى الشط،فنحن اليوم في دجلة نسبة اطلاق ٥٠٠ متر مكعب فالحل ليس في تحويل الانهار، انما الحل هو في بناء السدود والخزانات لحفظ المياه.

×مصر وعلى مدى ٥٠ عاماً منعت عشر دول افريقية تقع على حوض النيل من اقامة اي مشروع ري عليه وفق القانون الدولي لماذا لم يلجأ العراق الان الى هذا الامر؟

- مصر لم تستطع صنع ذلك من خلال القانون الدولي، بل بموجب اتفاقيات جانبية بينها وبين تلك الدول،لان القانون الدولي ليس فيه بنود واضحة اونقاط او عقوبات في هذا الشأن،وانما فيه توصيات ولكنها مع ذلك غير ملزمة،والعراق ولسياساته الخاطئة اهمل جانب الاتفاقيات مع دول الجوار،لذا نجد انفسنا الان نتحمل نتائج تلك السياسات التي جعلت من تركيا وايران وسوريا تتصرف كما تشاء في بناء السدود وتغيير مجارى الانهار.

الجانب التركي يسعى للمماطلة

× لدينا عدة اتفاقيات مع دول الجوار وخاصة مع الجارة تركيا،لماذا لم تبادروا الى فرض اتفاقية مائية معها تضمن حصتنا وحقوقنا المائية؟

-- هذه المسألة لم تغب عنا،وسوف اريكم كتاب وزارتنا الى رئاسة مجلس الوزراء والتي طالبنا فيها الحكومة فرض حصتنا المائية من ضمن الاتفاقية التجارية مع تركيا،ولكن للاسف الجانب التركي رفض،وجاء كتاب الحكومة،(وبالفعل قرأت (المدى) الكتابين) بأن الحكومة ساعية وبجد لضمان حقوق العراق المائية وذلك من خلال حث الجانب التركي على ذلك ،نحن طلبنا بذلك،ولكن الجانب التركي يسعى دائما الى المماطلة في جانب صرف حصة العراق المستحقة من المياه.

×لكن في الفترة الاخيرة اطلق الجانب التركي زيادة في المياه ...؟

- لاتوجد اية زيادة،ماصرح به اعلاميا وبعد مناشدات من قبل المسؤولين في الدولة استجاب الجانب التركي الى زيادة بسيطة من المياه واستمرت لمدة ساعات، وتحديدا لمدة يومين في حينها خاطبنا الجانب السوري واتصلت بهم شخصيا وقلت لهم بأن الجانب التركي اطلق للعراق زيادة في حصته من ماء الفرات حتى نضمن وصولها من خلالكم،فاكد لي وزير الموارد المائية السوري بأن الزيادة استمرت لمدة ٤٨ ساعة ثم توقفت.

× هل يعني هذا بأن تركيا اصبحت تلوح بشعار برميل نفط مقابل برميل ماء ..؟

- الحقيقة لايمكن نكران هذا الشعار الذي طرحته تركيا من خلال بعض قادتها،لكننا نقولها بأمانة،لم نسمعها من احد المسؤولين الان،قبل سنتين اوثلاثة اعوام نعم،لكن على العموم ان سياسة تركيا المائية تجاه العراق مجحفة وتبتعد عن العلاقات المفترض حصولهابين دول الجوار،طالبنا عدة مرات ونطالب المسؤولين في تركيا ان ينتبهوا الى واقع العراق المائي المثير للقلق وعليهم مساعدتنا في ذلك ،وكذلك على الحكومة العراقية ان تكثف جهودها في هذا المضمار.

× هل سوريا متعاونة في مسألة نهر الفرات؟

- نعم سوريا متعاونة جدا،وعلينا ان لانتسى بأن سوريا شأنها شأن العراق تأتيها حصتها المائية من تركيا ايضا،وحين تصلها حصة العراق تسير بصورة طبيعية نحو الاراضي العراقية،لكن المشكلة ان تركيا تعلن زيادة حصتنا المائية ومن ثم تقوم بايقافها ومنذ سنوات التي تلت التغيير ونحن نعاني من هذه المسألة.

ايران مشارك فعلي في تدهور واقعنا المائي

× الجانب الايراني هل ناقشتم معه مسألة المياه؟

- ليس مع الجانب الايراني فقط،مع جميع الاطراف،وبالنسبة للجانب الايراني يشارك الان مشاركة فعالة في تدهور الواقع المائي في جنوب العراق وخاصة في ضياع ثروته الزراعية والحيوانية سواء في المناطق التي فيها اكثر من ٤٢ رافدا كانت تتغذى من ايران وكذلك بالنسبة للاهوار والمسطحات المائية التي تتغذى عليها، فايران وبعد ان حولت مجاري انهارها الصابة في العراق الى داخل اراضيها،شاركت وبصورة مباشرة في ضياع الاراضي الزراعية،من خلال شحة المياه وارتفاع نسبة الملوحة فيها.

× المشكلة الاكبر هل هي في دجلة ام الفرات.

- ليست لدينا مشكلة في دجلة،لكون العراق في نهر دجلة لايعتمد على تركيا فقط،لكون حصة كبيرة منه تأتي من خلال اقليم كردستان فضلا عن اعتماده على الامطار ايضا، بالرغم من شحتها في الاعوام الاخيرة ،ان مشكلتنا هي في نسبة المياه المطلقة من حوض الفرات ، وهناك الاف الدونمات والبساتين اصبحت الان عبارة عن اراض جرداء نتيجة لسياسة تركيا المائية وليس للجانب السوري اي تقصير في هذا الجانب.

× تقارير دولية تتحدث عن فقدان العراق لوارداته المائية بحدود العام ٢٠٤٠ هل من اجراءات وقائية لمواجهة هذه الكارثة ؟

ـــــ انا شخصيا لا أؤمن بهذه الارقام،لكونها توقعات وتصورات ، للاسف انا غير مطلع على تلك التقارير،فاذا هم بنوا توقعاتهم على شحة المياه في دجلة والفرات خلال العامين الماضيين فبرأيي توقعاتهم صحيحة اذا ما استمر فقدان المياه بهذه الطريقة، لكن عليهم ان يحسبوا بأننا في بعض الاحيان نحدث عندنا فيضانات في العراق،نحن قبل سنتين اقام الاعلام الدنيا واقعدها بشأن انهيار سد الموصل،ووجهوا اللوم الى الوزارة لكونها لم تتخذ الخطوات التي تمنع الانهيار، ولكن الحمد الله لم ينهر سد الموصل واتخذت الاجراءات الكفيلة بمنع انهياره،هذه مجرد تقارير لاكثر .

نعم.. هناك تآكل في سد الموصل

×ما دمنا في الحديث عن سد الموصل ، تثار هذه المسألة دائما ، من يقف وراء تلك الاشاعات ومامدى صحتها؟

- هناك تقارير غير دقيقة ومنقولة من شخص لآخر،تتعلق بشأن تآكل في السد ....

× هل هناك فعلا وجود تآكل؟

- نعم هناك تآكل وهذه المشكلة موجودة منذ بداية بناء السد، طبقات جيولوجية تتآكل تحت جسم السد، وعندما جئت في العام ٢٠٠٣، لم تمتلك الوزارة المعدات والاليات القادرة على معالجة وتحشية التآكل ، وعلى ضوء ذلك كتبت تلك التقارير لانعدام الصيانة، وطبعا لو استمر ذلك التآكل بالطريقة التي كانت موجودة فعلا لانهار السد. ولكن نحن الان اتخذنا الخطوات الكفيلة بالمعالجة ، ولدينا اكثر من ٣٠ ماكنة تحشية تعمل على مدى ٢٤ ساعة والان وضع سد الموصل في احسن حالاته، ونحن نطمئن ابناء الموصل على وضعية السد وان لايسمعوا الدعايات غير العلمية، ومع ذلك لدينا وجهة نظر اخرى وهي بدلا عن عملية التحشية وتقليل في منسوب المياه فيه ، نحن الان ندرس المعالجة بصورة مستمرة ومع ذلك لدينا دراسات بايجاد معالجة جذرية للسد، وهي بناء حاجز اوجدار كونكريتي تحت جسم السد ليمنع التآكل وهذه العملية هندسية معقدة باشراف شركات دولية متخصصة بهذا الشأن، ومضى على عملنا في هذا المجال اكثر من عامين ووصلنا تقريبا الى نهاية التصميم الضروري للمشروع وستكون بداية التنفيذ خلال الشهور المقبلة.

× برأيكم من يقف وراء تلك التقارير ؟

- تلك التقارير بعضها فني وبعضها سياسي مختلفة الاتجاهات،نحن لانخفي شيئا بل على العكس متعاونون تماما في اعطاء جميع المعلومات عن واقع عملنا، اما بناء الاشاعات على السماع فقط فهذا امر غير واقعي، ويجب ان تقدم تلك التقارير بناء على معلومات دقيقة وصحيحة وهي متوفرة في الوزارة، مثلا كنت في الامس في مجلس النواب، وتفاجأت ان بعض الاعضاء يجهلون بأننا طلبنا فرض امر حصتنا المائية في الاتفاقية التجارية مع الجارة تركيا، وحينها كشفت لهم كتاب الوزارة الموجه لرئاسة مجلس الوزراء بهذا الشأن،وهناك طرحت ارقام غير دقيقة ولكن بشكل عام، وزارة الموارد المائية لا لكونها وزارتي بل لكون الواقع يقول ذلك بكونها قامت بجهد استثنائي في تنفيذ المشاريع والانجازات بوجود مثل هذا الوضع الامني غير المألوف فضلا عن انعدام البيئة العلمية الحديثة لانجاز المشاريع .وانا مقتنع بأداء وزارتي وهذا ليس كلامي فقط ، هذا كلام البنك الدولي وكلام الامم المتحدة،وهذا كلام المنظمات الدولية ، وحتى الشركات الاجنبية .

زراعة الشلب محددة بـ ٥٠ ٪

× ماهي الاليات المعتمدة في اطلاق الرية الشتوية والصيفية مقابل انحسار وشحة المياه؟

- طبعا لدينا هيئة وخبراء ولدينا معلومات دقيقة عن نسبة المياه المتوفرة ، وهناك تنسيق بين هيئة المبادرة الزراعية،ولجان من وزارتي الزراعة والتخطيط وبعد المناقشة والتنسيق والتخطيط يتم تحديد الكميات التي يجب اطلاقها حسب الخطتين الشتوية والصيفية،والارقام والتقديرات الميدانية موجودة،وبالتنسيق مع المعنيين بالشأن الزراعي،بل يوجد لدينا تنسيق حتى مع المزارعين وكذلك المحافظات ، وتقريبا نسبة مساحة الزراعة الشتوية عشرة ملايين دونم ، لكن لماذا قررنا هذا العام وحددنا زراعة الشلب بنسبة ٥٠ ٪ ، في البداية كنا نفكر في منع الزراعة الصيفية،ولكن بعد تفكير ودراسة وتنسيق اتخذنا هذا القرار وهذا ليس قرارا ارتجالياً، هذا القرار بناء على التنسيق مع الاطراف المعنية وايرادات المياه الداخلة والموجودة في العراق بالارقام الدقيقة، فضلا عن مراعاة المناخ والطبيعة.

× هل اثر على مناسيب المياه قرار وزارة الزراعة بمنع استيراد الخضراوات ..؟

- بالنسبة لزراعة الخضار لاتشكل لدينا مشكلة،ان مشكلتنا هي في زراعة الشلب لكون هذه الزراعة تحتاج الى كميات كبيرة من المياه،والعملية الاخرى يجب علينا التقليل من الهدر في المياه والتجاوز عليها، وفضلا عن الهدر يجب التركيز على تحسين الشبكة الاروائية،وهذا يحتاج الى فترة طويلة.

× اين يقع الهدر في المياه؟

- الهدر من القنوات،ومن نهري دجلة والفرات لان اراضينا معروفة بكونها طينية قنواتنا معظمها غير مبطنة وتحتاج الى تبطين، تحتاج طرق حديثة في الري،ونحن مستمرون في التبطين وبالالاف من الكيلومترات،لكن لدينا مساحات كبيرة، العراق حين تنظر اليه من الطائرة، يتراءى لك كأنه خريطة، ومعظم تلك القنوات غير مبطنة وهذا مايؤثر في تنظيم الشبكة الاروائية،وتوزيع المياه وازدياد حالات الهدر.

لاتوجد لدينا خلافات مع المالية

× ماهي اسباب خلافاتكم مع وزارة المالية؟

-- ليس هناك خلافات،بل لدينا هناك تنسيق جيد مع وزارة المالية،وماحدث ان هناك تصريحات لوزير المالية بخصوص الرد على الانتقادات الموجهة للوزارة من التحالف الكردستاني بخصوص الغاء الموازنة المخصصة للمادة ١٤٠ ، فكان التطرق الى مسألة بناء السدود غير مرتبط بما اثير، وكان طرح موضوع بناء السدود غير متعلق بالموضوع اصلا، نحن لدينا مشاريع وقدمت موازنة بناء السدود قبل ٦ اشهر بعد دراستها لمدة ثلاث سنوات، وتم التطرق الى المشاريع بناء السدود على الرغم من ان الامر غير متعلق بالمادة ١٤٠ وفاجأني لانه غير مرتبط تماما.

× هل من معوقات رئيسية تجدونها هي السبب في فشل العراق في سياسته المائية؟

- نعم هناك معوقات تتلخص اهمها في سياسة الحكومة السابقة التي انشغلت بالحروب وعزلت العراق، وعد تعاونها مع دول الجوار وعدم وجود اتفاقيات تضمن حقوق العراق من المياه ، حكومة متذبذبة في قراراتها،تعقد الاتفاقيات ثم تقوم برفضها، هناك بعض المناطق لم تدخلها ضمن العمل الاقبل اشهر،مثلا حديثة كان الوضع الامني فيها يمنع وصولنا اليها،وحتى بعض المناطق الامنة لم نستطع الوصول اليها،وذلك لانعدام الطرق او عدم اهليتها لنقل معداتنا الثقيلة، نحن عملنا على تحسين البنية التحتية للوزارة من خلال تأهيل مديرياتها وبناء هيكلية جديدة للوزارة عملنا عليها بصورة جيدة،فمختبراتنا ومراكزنا التدريبية وشركاتنا كلها جيدة.

مازلت اعمل وزيرا للموارد المائية

× كم عدد الشركات العاملة في الوزارة ؟

- لدينا الان ثلاث شركات،شركة الرافدين،والعراق،والفاو،كانت خمساً وتم دمجها وقسم منها حولناه الى مديريات،وهذه الشركات في بعض الاحيان لايقتصر عملها على نطاق وزارة الموارد المائية، بل يتعدى حدود الوزارات الاخرى من خلال تنفيذها مشاريع في هذه الوزارات او تلك.

× ما مدى قانونية اقامة السدود من قبل تركيا وسوريا على نهري دجلة والفرات دون الالتفات الى حقوق العراق فيهما ؟

- بالنسبة لنا،لدينا الحقوق كافة في بناء واقامة السدود لكوننا نمثل دولة المصب ولايوجد اي اعتراض قانوني علينا في هذه المسألة،اما بالنسبة لايران او تركيا وسوريا من المفترض ان لايقوموا ببناء اي سدود دون موافقة العراق،وبالاضافة الى الموافقة على البناء هناك يجب وجود موافقة على الخطة التشغيلية،والية التشغيل ولكن لعدم وجود اتفاقية مائية تجعل تلك البلدان تفعل ما تشاء.

× هناك انباء تشير الى ترشيحكم الى منصب نائب رئيس الوزراء بدلا من الدكتور برهم صالح ؟

- لحد الان برهم صالح هو نائب رئيس الوزراء ولم يقدم استقالته،هو الان في مكانه وايضا هو رئيس قائمة الحزبين في انتخابات الاقليم ولم ابلغ رسميا بمثل هذا الامر وما ازال اعمل كوزير للموارد المائية، ومثل هذه الاخبار تتداول في وسائل الاعلام ولاضرر فيها.

الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد مع المحرر